Annals of letters and languages حوليات الآداب واللغات
ISSN 2335-1969 E.ISSN 506X - 2602
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/312

مجلة علمية دولية محكمة . كلية الآداب واللغات . جامعة محمد بوضياف .المسيلة الجزائر

المجلد 09 عدد : 03–19 – أكتوبر 2021 صفحة من : 265 إلى . 278

أطروحة المعجم القرآني لحميد الزيتوني: دراسة تحليلية نقدية

Hamid Al-Zaitouni's thesis on the Qur'anic lexicon: An Analytical Critical Study

المؤلف الأول[1]* د شعيب حبيلة

hebila.choayb@univ-jijel.dz كلية الآداب واللغات. جامعة محمد الصديق بن يحي . جيجل . الجزائر.

ملخص Abstract

خصصت هذه الدراسة لوصف أطروحة حميد الزيتوني حول المعجم القرآني وتحليلها ونقدها، ومناقشة قضية أصالتها من جهة المنهج والمراجع والنتائج، وقد شملت الجزئين النظري والتطبيقي منها، وخلصت إلى أن هذه الأطروحة ليست أصيلة من جهة التأسيس لمصطلح الاشتراك المعنوي أو من جهة المداخل التي دُرست.

معلومات المقال Article info

تاريخ الاستلام : 2021/05/20.
تاريخ القبول :12/ 07/ 2021.

الكلمات المفتاحية

معجم قرآني، ترادف، مشترك لفظي، مصطلح، حميد الزيتوني

Abstract

This study was devoted to describing Hamid Al-Zaitouni's thesis on the Qur'anic lexicon, analyzing and criticizing it, and discussing the issue of its originality in terms of methodology, references, and results. It included the theoretical and practical parts of it and concluded that this thesis is not original in terms of the establishment of the term "Al-moushtarak Al-manawi", or in terms of the entries that were studied.

Key-words

Quranic lexicon, synonym, homonym, term, Hamid Al-Zaitouni.

المؤلف المرسل: د شعيب حبيلة [1]

مقدمة:

كثُرت الدراسات الأكاديمية التي عُنيت بالمعجم القرآني؛ أي بمجموع المفردات/المداخل القرآنية، أو بالمعاجم القرآنية. ورغم أنا أنجزنا أطروحة دكتوراه في المعاجم القرآنية –عنوانها: «معاجم معاني ألفاظ القرآن الكريم: دراسة تاريخية نقدية»–؛ ما يسر لنا الاطلاع على عدد غير قليلٍ من المعاجم القرآنية ومن الدراسات الأكاديمية في هذا الحقل، إلا أن دراسات سابقة ندت عنا فلم نقف أو نطلع عليها. مِن هذه الدراسات مؤلَّف حميد الزيتوني من جامعة القاضي عياض بالمغرب، الذي صدر سنة 2019. وهو في أصله أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2017، عنوانه: «المعجم القرآني بين الاشتراكين المعنوي واللفظي»، وقد اشتمل على بابين وأربعة فصول في ثلاثمائة وخمس وأربعين (345) صفحة.

لم يتسير لي الاطلاع على هذا العمل إلا مؤخرا، ولقد حسبت بداءة أنه عمل تطبيقي في المداخل القرآنية، لكنه لم يخلُ من تنظير مطوَّل غلب على الجانب التطبيقي. كان القصد من هذه الدراسة التعريف بأطروحة الزيتوني التي حازت المرتبة الثانية من جائزة الألسكو للدراسات اللغوية سنة 2019، مع تحليل أبرز ما جاء فيها سواء الجانب النظري منها أو التطبيقي. ولكني بعد اطلاع دقيق شمل فصول الأطروحة انتقلتُ من قصدي الأول –أي التعريف بالعمل– إلى سؤال الأصالة؛ لذا فإن الدراسة ترنو إلى جواب إشكالية هذه صيغتها: ما مدى أصالة أطروحة المعجم القرآني لحميد الزيتوني؟ لا تخلو مثل هذه الدراسات من أهمية؛ إذ تحاول سد ما تجده من ثُلمة في هذا العمل، وتبسطه أمام مَن لم يتسير له الاطلاع عليه، وتمد أسباب التواصل المعرفي بين الباحثين في هذا المجال المعرفي الدقيق.

اعتمدنا في الدراسة منهجا وصفيا مقارنا، حللنا به مراجع ونصوص المؤلف وقارنَّاها بمراجع ونصوص سابقة، وجعلناها في مبحثين. ورغم أن تحليل هذا العمل كان ميسرا؛ لسابق عهدي بأعمال شبيهة به؛ فإني لقيتُ عنتا في الاطلاع على مراجع أعتقد أنها مهمة، منها أطروحة صولة عبد الله –التي اعتمدها الزيتوني–: «الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية».

1. مدخل إلى أطروحة المعجم القرآني:

سبق أن ذكرنا أن أطروحة الزيتوني اشتملت على بابين وأربعة فصول، أما الباب الأول فعنوانه: مظاهر التعدد الدلالي وآليات دراستها، وفصلاهُ؛ عنوان الأول منهما: علم الدلالة ومظاهر التعدد الدلالي، وعنوان الثاني: التأطير النظري لمداخل دراسة المعجم القرآني. وأما الباب الثاني فعنوانه: المعجم القرآني بين ظاهرتي الاشتراكين المعنوي واللفظي، وفصلاهُ؛ عنوان الأول منهما: الاشتراك المعنوي في القرآن، وعنوان الثاني: الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم.

خلاصة ها العمل أن الباب الأول منه نظري، تحدَّث فيه المؤلف عن علم الدلالة وعن مظاهر التعدد الدلالي (الترادف، المشترك اللفظي ... إلخ)، وعن المداخل (المعجمي، السياقي، الاستعمالي، الاقتضائي)، وجعل الباب الثاني لنماذج تطبيقية بين الاشتراك المعنوي وبين الاشتراك اللفظي، وقد أحصينا المداخل القرآنية الرئيسة المدروسة في كلٍّ فوجدناها (78) مدخلا في فصل الاشتراك المعنوي، و(27) مدخلا في فصل الاشتراك اللفظي –الذي اشتمل على المشترك وعلى المتضاد–.

يعمد هذا العمل على ما نحو ما ما هو مقرر في العنوان، وعلى نحو ما بينه المؤلف في مقدمته[1] إلى معالجة موضوع المعجم القرآني في مستويين هما: الاشتراك المعنوي، والاشتراك اللفظي. اعتمد الكاتب (110) كتاب باللغة العربية –منها ما هو مترجم–، واعتمد أربعة كتب أجنبية –ثلاث فرنسية وواحد بالإنجليزية–، من هذه المراجع أحصينا حوالي ثلاثة عشر (13) معجما، تنوعت بين معاجم عامة من مثل «مقاييس اللغة» لابن فارس (ت 395 هـ)، وبين معاجم مختصة من مثل «التعريفات» للشريف الجرجاني (816 هـ)، وبين معاجم مفهرسة وليس منها إلا «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت 1968). وهنا لا بد أن نقف مع مسألة منهجية مهمة؛ لم نقف في قائمة المراجع إلا على معجم قرآني واحد يصدق عليه وصف المعجم، وهو «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني (ت 502 هـ)، وهذا من الغرابة بمكان؛ بحكم أن العمل مخصص للمعجم القرآني ومداخله، وإن كنا نتفهم تصور المؤلف عن مفهوم المعجم القرآني بوصفه المفردات المستعملة في القرآن الكريم لا المعجم بمعناه المعهود[2]، ولكنا نختلف معه في أخذه بالمفهوم الشائع للمعجم، واستسلامه مثل جل الباحثين في المعجمية لفرضية أن (المعجم) مشتق من الفعل (أعجم)، وأن الهمزة فيه –وهو رأي ابن جني (ت 393 هـ)– للدلالة على السلب، وقد أوضحنا خطأ هذا الرأي في دراسة مستقلة[3].

ورغم أن العمل أدير حول المعجم القرآني فإنا لم نقف على نظراتٍ جديدة للمؤلف في معاني المداخل القرآنية التي ذكرها، ولم نقف على آراء بعض المعاصرين التي نرى أنها أكثر تحقيقا، من ذلك أن المؤلف اكتفى في بيان الفرق بين (**الإسلام**) و(**الإيمان**) بكون الأول استسلاما ظاهريا أساسه اللسان وكون الثاني تصديقا قلبيا[4]، وهذا تصور قاصر عن مفهوم كلٍّ في القرآن الكريم؛ إذ مفهوم الإسلام فيه مثلا من التعقيد بمكان.

كذلك نجده في موضع يسلم بأن روايات المعاجم في الفرق بين (الفقير) و(المسكين) تصل حد التناقض، ليخلص بعدُ من خلال دراسته للآيات والموارد إلى أن الفقراء أشد حاجة من المساكين، وأن الفقراء هم الذين لا مال لهم يلبي حاجتهم، خلاف المساكين الذين يملكون ما

لا يكفيهم[5]. والحق أن هذا التفصيل متكرر في المصادر والمراجع المتقدمة، وأفضل منه ما رأيٌ ينسبه المعاصرون إلى محمد شحرور –رغم موقفنا السلبي من نتائج أعماله وأدواته المنهجية– من أن المسكين إنما يراد به المعاق وأصحاب الاحتياجات الخاصة؛ والحق أن هذا الرأي ليس من اجتهادات شحرور بل سبق إليه غير واحد من العلماء، وأصوله قديمة؛ فقد قال قتادة (ت 118 هـ) إن الفقير هو الذي به زمانة ولا شيء له[6]، والمراد بالزمانة العاهة، ونجد أبا زهرة (ت 1974) قد قارب هذا الفهم حين قال: "والمساكين هم الفقراء والذين لَا طاقة لهم على عمل، لمرض مزمن أو شيخوخة فانية، أو آفة في جسمهم تجعلهم غير قادرين، أو تعطُّل لَا يجدون معه عملا يعملون، والإحسان بهم سد حاجاتهم، وكفالة الراحة لهم"[7]. ولو رجع الزيتوني إلى المعاجم القرآنية المتأخرة لوقف على تأصيل لمعنى المسكين، فحسن المصطفوي (ت 2005) مثلا يرى أن المسكين هو الذي بلغ في السكون أقصاه وتجاوز حده، ويشمل العاجز لمرض أو هرم أو ضعف في البدن أو في المال[8]. وقد جمع الطبري (ت 310 هـ) من قبلُ في نصٍّ بين (أهل الزمانة) وبين (المساكين)[9]، ومصطلح (أهل الزمانة) أو (الزَّمِن) للمفرد هو المعبر به عند المتقدمين عن ذوي الاحتياجات الخاصة. ولقد وقفت على نصٍّ يؤدي هذا المعنى من غريب الحديث، ففي أثر لعبد الله بن عمر حين سئل عن الصدقة فقال: "إنما شر مال إنما هي مال الكسحان والعوران"، يقول أبو عبيد الهروي (ت 224 هـ) في شرح الأثر: "الكسحان واحدهم أكسح وهو المقعد ... ومعنى الحديث أنه كره الصدقة إلا لأهل الزمانة كالحديث الآخر: لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي"[10]. ولقد وقفت على هذا المعنى في تفسير الطباطبائي (ت 1981) ونصه: "والمساكين هم أهل الزمانة من العميان والعرجان والمجذومين وجميع أصناف الزمنى من الرجال والنساء والصبيان"[11].

ورغم أن المؤلف ذكر في مقدمته معاجم قرآنية أخرى –على قلتها– إلا أن الظاهر من ثبت المصادر والمراجع أنه لم يستعملها، أعني معجم «نزهة القلوب» لأبي بكر السجستاني عند المتقدمين، و«معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم» لمحمد محمد داود، مع اعترافه بأن هذا المعجم أقرب الأعمال إلى عمله خاصة في الجزء الأول منه[12]. ولقد صرح المؤلف بأنه اعتمد في الجانب التطبيقي معجمي «مقاييس اللغة» و«لسان العرب» طلبا للاختصار وبحكم أنه لم يجد اختلافات كبيرة بين المعاجم العربية القديمة في شرح المفردات. ولأن المعجم الأول مقل مختصر والثاني مكثر مستقصٍ؛ ولكن السبب غير ذلك كما سنتبينه.

وقفنا في هذا العمل على إشكالات في المراجع والإحالة، مثال ذلك عرضه قصة ابن هرمة (ت 170 هـ) مع منشد بيته:

"بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة قائما بالباب

فقال: ما كذا قلت؛ أكنت أتصدّق؟ قال: فقاعدا. قال: كنت أبول؟

قال: فماذا؟ قال: واقفا. ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى".

هذا النص أحاله المؤلف إلى عبد الفتاح لاشين –وهو من المعاصرين– من كتابه «من أسرار التعبير في القرآن الكريم: صفاء الكلمة»[13]، ومثل هذا لا يصح منهجيا؛ ذلك أن الإحالة تكون إلى مصدر متقدم لا إلى مرجع متأخر أو معاصر، فالرواية نجدها عند أبي هلال العسكري مثلا (ت 395 هـ)[14]. كذلك من المسائل المنهجية تكرار المؤلف شرح أصل (المعجم) من غير فرق[15].

أخذ المؤلف بالرأي القائل بوجود الترادف في العربية مثلها مثل باقي اللغات، وأن منه تام وجزئي وأن دراسته تتعلق بالجزئي أي (الاشتراك المعنوي)، وقد توقفت مع تعليق له يقول فيه: "نقترح مصطلح الاشتراك المعنوي بديلا لما يسمى بالترادف"[16]. وقال في موضع آخر: "... الترادف هو اشتراك لفظين متغايرين أو ألفاظ في معنى واحد، وهذا الاشتراك في المعنى مع تعدد الألفاظ يسمح بالقول إن الترادف اشتراك معنوي. وهذه حقيقة ولو لم يذكرها الباحثون صراحة"[17]. وهذا الحكم من المؤلف غريب جدا؛ فالقول بأن الترادف مشترك معنوي عليه أكثر الباحثين المتأخرين، ولقد ناقشت هذه المسألة مع أساتذتي بالجامعة الإسلامية في قسنطينة في طور الماستر! بل صرحت –من غير سابق اطلاع على آراء المحدثين– بمصطلح **الاشتراك المعنوي** فقلت: "وموقف إيزوتسو في الكتاب الذي ندرسه غير واضح، فقد ذكر للضلال والهداية مرادفات...لكن مفهوم الترادف عنده قد يفهم منه: الاشتراك المعنوي... إلخ"[18]. ولقد ذكر المؤلف آراء باحثين حاولوا تجاوز مصطلح (الترادف) إلى (الائتلاف) وغيره، ثم قال: "هذه الاعتبارات جعلتنا نفكر في تعويض مصطلح الترادف بمصطلح الاشتراك المعنوي، ووضعه في مقابل الاشتراك اللفظي الذي يعد التضاد جزءا منه وذلك لكونهما خزان المعجم القرآني"[19].

هذه النصوص يمكن أن يفهم منها –أو إن المؤلف أراد أن يوضح من خلالها– أسبقيته إلى وسم الترادف بالاشتراك المعنوي –بعد أن كان يدل على معنى كلي عام–، والحق أن هذا لا يصحُّ ألبتة؛ فالمؤلف الذي أحال إلى حاكم الزيادي في مسألة التطور الدلالي، لم يحل إليه في مسألة تسمية الترادف، ومثل هذا لا يصح من جهة الأمانة العلمية، يقول حاكم زيادي في كتابه «الترادف في اللغة» –وهو من مراجع الزيتوني–: "وقد سمى نفر من المحدثين الترادف تسمية أخرى، بخلاف ما اتفق عليه معظم العلماء، فقد ذهب هؤلاء إلى تسمية الترادف بـ: (المشترك المعنوي)، والذي نراه في هذا أنهم قد قصدوا بها مقابلة المشترك اللفظي الذي هو ضد الترادف تماما"[20]. ومن هؤلاء المحدثين الذين أحال إليهم الزيادي علي عبد الواحد وافي (ت 1991) في كتابه «علم اللغة»، وأضيف أمجد طلافحة في دراسته «ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب» وفيها يقول: "ونقصد بالمشترك في مصطلحات سيبويه ما ورد منها من قبيل المشترك المعنوي أو الترادف وهو الألفاظ

المفردة الدالة على شيء واحد"[21]. بل ذكر إميل بديع يعقوب (المشترك المعنوي) مدخلا في موسوعته، وأحال فيها إلى مدخل (الترادف)[22]. وهذه أدلة كافية على نقض ادعاء السبق من جهة الاصطلاح المُحدث، وقد تكرر هذا الادعاء في خاتمة العمل حين قال إنه إسهام في تأسيس مصطلح مناسب للمعجم العربي، ونصه: "... ولعل هذا ما دفعنا إلى اقتراح مصطلح الاشتراك المعنوي للدلالة عليها"[23].

2. نقض أصالة تطبيقات حميد الزيتوني:

صرح المؤلف في مقدمة دراسته أن عمل محمد محمد داود أقرب الدراسات إلى دراسته، ولكننا لا نجد هذا العمل في قائمة المراجع! وبحكم اشتغالنا على المعاجم القرآنية قديمها وحديثها، عامها ومختصها؛ فإنا نعرض أمثلة مما ذكره المؤلف في باب الفروق. حاول المؤلف بيان الفرق بين مدخلي (الجحود) و(الإنكار)، واعتمد في الإحالة أثناء التحليل على معجم ابن منظور (ت 711 هـ) فقط، وينتهي إلى الفرق فيقول: "وهكذا يظهر من المعاني المعجمية أن الجحود والإنكار يشتركان في معنى النفي: نفي المعرفة والعلم بالشيء، ويختلفان في **ملامح** دلالية أخرى، إذ يختص الجحود بالإنكار مع العلم، ويختص الإنكار بالجهل والخفاء"[24]. ولنا أن نسأل: هل هذا التحليل من بنات أفكار المؤلف؟ والجواب: لا. إن هذا التحليل منهجا ونتائجَ مأخوذ عن محمد محمد داود المنشور سنة 2008، يقول محمد محمد داود بعد ذكر المعاني اللغوية التي استقاها من ابن منظور ومن عند الراغب الأصفهاني: "ونخلص مما سبق إلى أن الاستخدام القرآني لكلمتي (الجحود – الإنكار) يظهر اشتراكهما في معنى النفي. **والملمح** المميز للجحود هو: إنكار الشيء الظاهر مع العلم به. والملمح المميز للإنكار: عدم العلم بالشيء أو خفاء دليله"[25].

يمكن أن يتبين القارئ أن النتيجة واحدة، ولكن المؤشر الحقيقي الدال على النقل من غير إحالة هو اصطلاح محمد محمد داود الذي عهدناه عنه في معجمه هذا، وهو مصطلح (**الملمح**) الذي ورد في نص المؤلف أيضا؛ وإن كان الزيتوني يدرس المداخل القرآنية وفق ثلاثة مستويات أو معانٍ، هي المعنى المعجمي ثم المعنى الاستعمالي فالمعنى الاقتضائي؛ فهذا لا يغير من حقيقة الأمر شيئا؛ ذلك أن منهج الزيتوني هو منهج محمد محمد داود باختلاف يسير، فبدل (**المعنى الاستعمالي**) يعبر محمد محمد داود بـ (**الاستخدام القرآني**)، وبدل (**المعنى المعجمي**) يعبر محمد محمد داود بـ (**المعنى اللغوي**)، أما المعنى الاقتضائي فليس بشيء لمن راجع الأطروحة؛ إذ يبدو المؤلف مضطرا إلى ذكره اضطرارا؛ ولذا جاءت مادته قصيرة مقارنة بمادة المعنى –الاستعمالي، وهذا ما نتبينه في دراسته مداخل (البخل، الشح، الشدة، الضن) مثلا[26].

نص المؤلف في تمهيده للباب الثاني التطبيقي على مبادئ اختيار متن الاشتغال، أي المداخل القرآنية التي تدرس، وهي عنده: الابتعاد قدر المستطاع عن النماذج المشهورة، واختيار النماذج التي لم يقتنع بالنتائج التي أقرتها الدراسات السابقة ... إلخ[27]. ويفهم من هذا أن المؤلف تصرف في اختياره المداخل ولم يقلد غيره، والواقع خلاف ذلك. فالمداخل الأولى المشتركة معنويا التي درسها المؤلف من ترتيب وجمع محمد محمد داود، وهي (الإثم، الحوب، الجناح، الخطيئة، الذنب، الوزر، السيئة)، والفرق أن محمد محمد داود أضاف (الزلل، الفاحشة، الفحشاء، المنكر)[28]، ومثلها مداخل كل من (البديع، البارئ، الخالق، المصور، الفاطر) في الكتابين[29]، ومداخل كل من (الجبل، العلم، الطود، الطور) في الكتابين[30]، ولا جديد فيما أتى به الزيتوني في شرح هذه المداخل؛ غير أنه أضاف (الطور) ولم يستقرَّ على رأي فيه بين كونه الجبل الممتد طولا وعرضا أو كون اسم علم.

إن الذي يراجع المؤلَّفَيْن سيلْحَظ أن الزيتوني اعتمد المصدرين الرئيسين الذين اعتمدهما محمد محمد داود في بيان المعنى اللغوي للمداخل، أي معجم مقاييس اللغة، ومعجم لسان العرب، دون غيرهما؛ وهذا سبب اختيار المؤلف لهما، لا ما أثبته في مقدمة الدراسة من مبررات، بل هو متبع محمد محمد داود. يقول الزيتوني –بعد ذكر المعاني اللغوية–: "يظهر من هذه المعاني اللغوية أن نواة هذا الحقل المعجمي هي الدلالة على الميل عن الحق وفعل ما لا يجوز. على أن تمتاز أفراده **بملامح** دلالية خاصة؛ إذ الإثم كل عمل مبطئ عن الخير فيكون شرا بالضرورة، غير أنه أشد منه. أما الوزر فيمتاز بدلالته على الثقل والسيئة تمتاز بدلالتها على القبح الذي يسوء صاحبه. وتشترك كل هذه المكونات مع الخطء والخطئية في التعمد، وينفرد الخطأ بعدم القصد"[31].

إن مقارنة مفصلة بين ما جاء في كتاب الزيتوني من الصفحة (118) وحتى الصفحة (128) أي حوالي عشر (10) صفحات، وبين ما جاء في كتاب محمد محمد داود من الصفحة (32) وحتى الصفحة (42)، سيجد أن الأول آخذ عن الثاني جل مادته مع تغييرات يسيرة، من غير إحالة أو إشارة. فإن تجاوزنا معجمَيْ ابن فارس وابن منظور، فقد تكررت هذه المصادر في المؤلفين –في الصفحات التي درست هذه المداخل–:

- «الكشاف» للزمخشري: اثنتي عشرة (12) مرة عند الزيتوني، وثمان (8) مرات عند داود.
- «التحرير والتنوير» لابن عاشور: ست (6) مرات عند الزيتوني، سبع (7) مرات عند داود.
- «البحر المحيط» لأبي حيان، مرة واحدة عند الزيتوني، ثمان (8) مرات عند داود.

ولننظر معاني (الإثم) واستعمالته عندهما، فعندما يقول داود أو ينقل أنه: "عام في كل ذنب"[32]، نجد العبارة نفسها عند الزيتوني[33]، وعندما يقول داود عنه أنه: "لفظ عام يشمل صغائر المعاصي وكبائرها، وغلب استعماله في الكبائر"، يقول الزيتوني: "... دلالة الإثم على كل ذنب صغيرا كان أو كبيرا". وعندما يقول داود عن الإثم: "فيه تعمد"، يقول الزيتوني عنه أيضا: "أنه يحمل معنى التعمد". وعندما يقول داود: "فعل قبيح يستوجب الذم واللوم". يقول الزيتوني: "أنه الفعل الذي يستحق عليه صاحبه الذم واللوم". كل هذا من غير أن يشير الزيتوني إلى داود.

وإن أخذنا مثالا آخر وجدنا الشيء نفسه، ففي دراسة (الأمل، الرجاء، الطمع) نجد الزيتوني يعتمد منهج ومادة داود[34]. سواء في المعاني المعجمية أو الاستعمالية، وكل الذي فعله الزيتوني أن أبدل ألفاظا بألفاظ، فقول داود: "الأمل يتميز بملمح طول الزمن" يصير عند الزيتوني: "الأمل يفيد التثبت والتأني في انتظار المرغوب"، وقول داود: "والرجاء يستعمل في معان أخرى كالخوف والمبالاة" يصير عند الزيتوني: "والرجاء يفيد الرغبة في الشيء مصحوبا بالخوف من عدم تحققه، وقول داود: "والطمع يتميز بملمح الحرص" يصير عند الزيتوني: "أما الطمع فينفرد بدلالته على الرغبة الشديدة في الشيء والحرص على نيله". وإن اعتمد داود تفسير أبي السعود (ت 982 هـ) للأمل من قوله: "توقع الخير وطول الأعمار واستقامة الأحوال ... إلخ"؛ فإن الزيتوني ينقل قالة أبي السعود أيضا من غير أن يتمها، ولا يمكن لمثل هذا أن يكون مصادفة! والحاصل أن دراسة المشترك المعنوي (الترادف) عند الزيتوني ليست إلا نقلا يقرب أحيانا من الانتحال عن عمل محمد محمد داود الذي يبلغ من حيث حجمه ستمائة وستين (660) صفحة، أي حوالي ضعف عمل الزيتوني، وهذا النقل يشتمل التحليل والمراجع والنتائج على السواء، وإن لم يصرح الزيتوني بذلك.

هذا. وإن الجزء الثاني من النماذج التطبيقية التي أوردها المؤلف تتعلق بالمشترك اللفظي وبالأضداد، وإنا لنستغرب غياب أي عمل معاصر من الأعمال التي خصصت لدراسة هذه القضية سواء بشكل عام أو في القرآن الكريم، من مثل كتب أحمد مختار عمر (ت 2003) «الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم: دراسة إحصائية» المنشور سنة 2003، وكتاب عبد العال سالم مكرم «المشترك اللفظي في الحقل القرآني» المنشور سنة 1996، رغم أن النتائج في المجمل واحدة ولنضرب أمثلة على ذلك.

في المدخل الأول من المشترك اللفظي درس المؤلف (الآية)، ورأى أن معانيها هي: العلامة والأمارة، والعبرة، والمعجزة، والجزء من القرآن الكريم[35]، وإن رجعنا إلى كتاب عبد العال سالم مكرم وجدناه يذكر معنيين: العلامة، والعبرة[36]، في حين يذكر أحمد مختار عمر ثلاثة معانٍ:

العلامة الظاهرة، والمعجزة، والوحدة القرآنية[37]. بل إن جُلَّ المداخل التي ذكرها المؤلف وحاول دراستها ذكرها أحمد مختار عمر، وذكر معانيها وإن اختلف التفصيل بينهما. وإنا لنستغرب قول المؤلف في نتائج دراسته أنه وجد عوامل (أخرى) تبين أنها تسهم في حدوث المشترك اللفظي وخاصة التضاد، وهي عنده:

- الصيغة الصرفية المشتركة الدلالة بين الفاعل والمفعول.
- أدوات سلب المعنى في العربية؛ منها صيغة أفعل (أخفى)، وصيغة التفعل (التهجد)[38]. وذكر بعد ذلك الاتساع في المعنى، والمجاورة، واختلاف اللهجات، وهذه العوامل كلها –وغيرها– مفصلةً ذكرها أحمد مختار عمر في كتابه[39]!

لا نجد مبررا لعدم الإحالة إلى عملي أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، مثلما لم نجد مبررا للنقل المطَّرد وأحيانا الحرفي عن محمد محمد داود من غير إحالة إليه. رغم وعينا بأن الدراسات القرآنية المعاصرة غالبا ما تتشابه نتائجها ومناهجها ومصادرها من غير أن يطلع متأخر على متقدم في أحوال كثيرة، ولكن خصوصية الإشكالين اللذين درسهما الزيتوني تطلب ذِكْرَ هذه المراجع قولا واحدا؛ ذلك أن الإحالة إلى المصادر المتقدمة من معاجم لغوية عامة، أو تفاسير ليس إلا تعمية على المراجع المتخصصة التي ذكرنا بعضها.

إن عملا أكاديميا يخصص لدراسة المعجم القرآني أي مفردات القرآن الكريم لا يرتكز فيه صاحبه على معاجم متخصصة بقدر ما يرتكز على كتب التفسير وعلى المعاجم العامة لا بد يدعو إلى إعادة نظر؛ فليس مبررا استبعاد معاجم قرآنية متقدمة ومتأخرة، وجيزة ومطولة من مثل هذه الدراسات، ولا ندري كيف غاب عن الباحث أن يعتمد معجم «التحقيق في كلمات القرآن الكريم» لحسن المصطفوي، أو «المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم» لمحمد حسن جبل –في حين أنه اعتمد كتابه: «المعنى اللغوي: دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا»، أو «معجم ألفاظ القرآن الكريم» الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أو معجم «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» للسمين الحلبي، فضلا عن «المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته» لأحمد مختار عمر؛ والذي كان سببا في تأليفه عدة دراسات حول القرآن الكريم منها دراسته السابقة حول المشترك اللفظي؛ وإنه لأمر غريب –نكرر ذلك– أن يعتمد الزيتوني كتابي أحمد مختار عمر: «أسماء الله الحسنى: دراسة في البنية والدلالة» و«علم الدلالة» دون أن يعتمد كتبه التي خصصها لإشكاليتيه أي (المشترك اللفظي)، و(المشترك المعنوي)، فلا حضور لكتابه: «دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته»، وهو من أهم كتبه في المفردة القرآنية.

اعتمد الزيتوني معجم محمد محمد داود من غير أن يحيل إليه أو أن يذكره في مراجعه مثلما أوضحنا سابقا، كذلك اعتمد منهجه سواء في الدرس اللغوي (المعنى المعجمي) أو في الدرس السياقي (المعنى الاستعمالي)، من جهة المصادر والمراجع (المعاجم العامة، والتفاسير)، ولكن الفرق أن محمد محمد داود نص حقيقة على مراجعه –التي تتصل اتصالا مباشرا بالمعجم القرآني– التي استفاد منها، وأحال إليها في أكثر من موضع، فقد ذكر كتابي أحمد مختار عمر: «الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم: دراسة إحصائية» و«دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته»، واعتمد أكثر من خمسة معاجم قرآنية، وأكثر من ثلاثة كتب في الفروق ... إلخ.

وإن سبق أن قلنا إن الزيتوني درس سبعا وعشرين (27) مدخلا رئيسا في المشترك اللفظي والمتضاد؛ فإن أحمد مختار عمر –الذي سبقه– صرح بأن قائمته الأساسية اشتملت على مائتين وثمانية وتسعين (298) مدخلا[40]، وإن درس الزيتوني ثمانٍ وسبعين (78) مدخلا في فصل الاشتراك المعنوي، فإن محمد محمد داود صرح بأن معجمه اشتمل على خمسمائة واثنتي عشرة (512) مدخلا[41].

خاتمة:

بعد مدخل أوجزنا فيه ما جاء في أطروحة حميد الزيتوني بين نظري وتطبيقي، وأحصينا فيه المداخل الرئيسة التي درسها، وبعد نظر في مراجعه، وتعليقات حول مسائل ذكرها في الجزء النظري، نظرنا في أصالة العمل من جهة التنظير والتطبيق، وهذه نتائج الدراسة:

- أورد المؤلف نصوصا تُوهِم سَبْقَه إلى اقتراح مصطلح (الاشتراك المعنوي) بدل (الترادف)، وقد أوضحنا أنه سُبق إليه في أكثر من مرجِع، ومنذ سنواتٍ طويلة.
- ظاهرٌ أنَّ المؤلِّف اطلعَ على أعمال مَن سبقوه إلى اقتراح المصطلح الجديد، ولكنه لم يُشِر إليهم، مِن هؤلاء: حاكم زيادي في كتابه «الترادف في اللغة»، الذي أحال إليه المؤلف في غير مسألة الاصطلاح.
- استند المؤلف في دراسته مداخلَ المشترك المعنوي (الترادف) على كتاب محمد محمد داود «معجم الفروق الدلالية في القرآن الكريم»، ولكنه لم يُحِل إليه في هوامش الكتاب ولم يضعه في قائمة مراجعه، رغم النقل الظاهر عنه.
- اتبع المؤلف منهج محمد محمد داود في دراسة المشترك المعنوي، واعتمد أكثر مراجعه أيضا، ولا يختلف تحليله عن تحليل داود إلا في (المعاني الاقتضائية)، وهي معانٍ ليست ذاتِ قيمة حقيقية.

- لم يأتِ المؤلف بجديد في فصل المشترك اللفظي والتضاد، وقد لحظنا أنه لم يشر أو يحل إلى الدراسات المعاصرة التي سبقته إلى دراسة هذا الموضوع مِن مثل دراسة أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم.
- رغم أن الأطروحة تمحورت حول المعجم القرآني؛ فإن المؤلف لم يعتمد أيَّ معجم قرآني حديث، واكتفى بمعجم الراغب الأصفهاني مِن بين المعاجم القرآنية المتقدمة، ولم يحل إليه كثيرا، ومثل هذا قصور لا مبرر له.
- لا يمكن أن نحكم بأصالة أطروحة الزيتوني؛ ذلك أنا لم نقف فيها على جديد في حقل الدراسات القرآنية وفي حقل المعجم القرآني، سواء من جهة المنهج أو من جهة النتائج، كذلك فإنا نرى أن المؤلف تعمد التعمية على عدة مراجع سبقته منهجا ونتائجَ.

قائمة المراجع:

- أبو زهرة، محمد، (د ت)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، [د ط].
- حبيلة، شعيب، (2017)، المصطلح القرآني عند توشيهيكو إيزوتسو، أطروحة ماستر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.
- حبيلة، شعيب، (2020)، اشتقاق مصطلح المعجم: عرض ونقد، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد: 24، العدد: 52.
- داود، محمد محمد، (2008)، معجم الفروق اللغوية في القرآن الكريم، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، [د ط].
- الزيادي، حاكم، (1980)، الترادف في اللغة، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، [د ط].
- الزيتوني، حميد، (2019)، المعجم القرآني بين الاشتراكين المعنوي واللفظي، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1.
- سالم مكرم، عبد العال، (1996)، المشترك اللفظي في الحقل القرآني، مؤسسة الرسالة، ط1.
- السمعاني، أبو المظفر، (1997)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، ط1.
- الطباطبائي، محمد حسين، (د ت)، الميزان في تفسير القرآن، طهران، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، [د ط].
- الطبري، ابن جرير، (2001)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1.
- طلافحة، أمجد، (2004)، ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب، تونس، مجلة المعجمية، العدد: 20.
- العسكري، أبو هلال، (1419 هـ)، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، [د ط].
- عمر، أحمد مختار، (د ت)، الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم: دراسة إحصائية، القاهرة، عالم الكتب، [د ط].

- المصطفوي، حسن، (1385 هـ)، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، طهران، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، [د ط].
- الهروي، أبو عبيد، (1964)، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد-الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط1.
- يعقوب، إميل بديع، (2006)، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الهوامش:

[1] – الزيتوني، حميد، المعجم القرآني بين الاشتراكين المعنوي واللفظي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2019، ص 3.

[2] – المرجع نفسه، ص 13-14.

[3] – ينظر: حبيلة، شعيب، اشتقاق مصطلح المعجم: عرض ونقد، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد: 24، العدد: 52، 2020، ص 648-665.

[4] – ينظر: الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 20.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ص 79-81.

[6] – السمعاني، أبو المظفر، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997، (320/2).

[7] – أبو زهرة، محمد، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، [د ط]، [د ت]، (1676/3).

[8] – ينظر: المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي، طهران، [د ط]، 1385 هـ، (200/5).

[9] – ينظر: الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001، (87/3).

[10] – الهروي، أبو عبيد، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، ط1، 1964، (282/4-283).

[11] – الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، طهران، [د ط]، [د ت]، (320/9).

[12] – ينظر: الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 6.

[13] – ينظر: المرجع نفسه، ص 18.

[14] – ينظر: العسكري، أبو هلال، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، [د ط]، 1419 هـ، ص 68.

[15] – ينظر: الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص (53-54).

[16] – المرجع نفسه، ص 11.

[17] – المرجع نفسه، ص 35.

[18] – حبيلة، شعيب، المصطلح القرآني عند توشيهيكو إيزوتسو، أطروحة ماستر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 52.

[19] – الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 38.

[20] – الزيادي، حاكم، الترادف في اللغة، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، [د ط]، 1980، ص 52.

[21] – طلافحة، أمجد، ظاهرة المشترك في مصطلحات الكتاب، مجلة المعجمية، تونس، العدد: 20، 2004، ص 47.

[22] – ينظر: يعقوب، إميل بديع، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006، (470/8).

[23] – الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 327.

[24] – المرجع نفسه، ص 65.

[25] – داود، محمد محمد، معجم الفروق اللغوية في القرآن الكريم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، [د ط]، 2008، ص 174-176.

[26] – ينظر: الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 187-193.

[27] – المرجع نفسه، ص 115.

[28] – داود، محمد محمد، مرجع سابق، ص 32 وما بعدها. الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 117 وما بعدها.

[29] – داود، محمد محمد، مرجع سابق، ص 110 وما بعدها. الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 193 وما بعدها.

[30] – داود، محمد محمد، مرجع سابق، ص 172 وما بعدها. الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 211 وما بعدها.

[31] – المرجع نفسه، ص 118.

[32] – داود، محمد محمد، مرجع سابق، ص 37 وما بعدها.

[33] – الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 118 وما بعدها.

[34] – داود، محمد محمد، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها. الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 165 وما بعدها.

[35] – ينظر: الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 235-240.

[36] – ينظر: سالم مكرم، عبد العال، المشترك اللفظي في الحقل القرآني، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996، ص 68.

[37] – ينظر: عمر، أحمد مختار، الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم: دراسة إحصائية، عالم الكتب، القاهرة، [د ط]، [د ت]، ص 22.

[38] – ينظر: الزيتوني، حميد، مرجع سابق، ص 330-331.

[39] – ينظر: عمر، أحمد مختار، مرجع سابق، ص ص 151 وما بعدها.

[40] – ينظر: المرجع نفسه، ص 81.

[41] – ينظر: داود، محمد محمد، مرجع سابق، ص 15.